مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية

Journal of Legal and Social Sciences

Issn: 2507-7333

Eissn: 1742-2676

# الحكم الراشد كأساس للإصلاح

# وترقية الخدمة العمومية المحلية في الجزائر

Governance, improving the public at the local level, local administration

**د.نادية ضريفي – أستاذة محاضرة –أ–**

**ط/د. عبد الوهاب دراج**

**جامعة محمد بوضياف المسيلة – الجزائر–**

drifinadia28@gmail.com

nafa2007@yahoo.fr



| تاريخ ارسال المقال:2018/12/25 | تاريخ القبول:2018/12/27 | تاريخ النشر:2019/06/01 |
|---|---|---|

**المرسل: د.نادية ضريفي**

**الملخص:**

إن لمفهوم الحكم الراشد علاقة قوية في ترقية وتحسين الخدمة العمومية على المستوى المحلي، وذلك بالنظر لعناصره ومؤشراته، كما أن للحكم الراشد آليات تجسده على المستوى المحلي وذلك من خلال تقوية وتوسيع اللامركزية وضمان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون المحلية وكذا عصرنة أنماط التسيير في الإدارة المحلية من خلال اعتماد التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال.

**الكلمات المفتاحية:**

الحكم الراشد، تحسين العمومية على المستوى المحلي، الإدارة المحلية.

**Abstract:**

The concept of good governance has a strong relationship with the promotion and improvement of the public service at the local level, in view of its components and indicators, and the rule of mature mechanisms embody it at the local level by strengthening and expanding decentralization and ensure the participation of citizens in the management of local affairs and the modernization of governance patterns in the local administration of Through the adoption of modern information and communication technology.

**key words:**

Governance, improving the public at the local level, local administration.

**مقدمة:**

عرف مصطلح الحكم الراشد استخداما واسعا من طرف الدول والمؤسسات الدولية كإطار فعال لمواجهة التحديات التي تواجه المجتمعات والدول، وذلك في ظل عجز مختلف أساليب الحكم وفشل الأنماط التقليدية في إدارة شؤون الدولة والمجتمع على المستوى المحلي، ومن أجل تحسين الخدمة العمومية على المستوى المحلي لا بد من الأخذ بمفهوم الحكم الراشد لما له من ايجابيات تنعكس على التسيير المحلي والوطني ككل.

ولذلك يمكن طرح الإشكالية التالية:

**هل للحكم الراشد دور في ترقية الخدمة العمومية على المستوى المحلي وما هي الآليات التي تساهم في تجسيده؟**

**المحور الأول: الحكم الراشد ودوره في ترقية الخدمة العمومية المحلية.**

**أولا: تعريف الحكم الراشد.**

**ثانيا: أطراف الحكم الراشد.**

**ثالثا: عناصر الحكم الراشد المحلي.**

**رابعا: علاقة الحكم الراشد بالجماعات الإقليمية.**

**المحور الثاني: آليات تجسيد الحكم الراشد المحلي.**

**أولا: تقوية وتوسيع اللامركزية.**

**ثانيا: مشاركة المواطن في تسيير شؤونه المحلية.**

**ثالثا: اعتماد التسويق المحلي.**

**رابعا: اعتماد التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال.**

**خاتمة**

## المحور الأول: الحكم الراشد ودوره في ترقية الخدمة العمومية المحلية.

إن للحكم الراشد دور مهم في ترقية الخدمة العمومية المحلية وتحسينها وذلك بالنظر للعناصر والمؤشرات المهمة التي يتضمنها هذا المفهوم، وقد ظهر هذا المفهوم حديثا وتم تحديد أطرافه ومؤشراته، كما أنه للحكم الراشد علاقة قوية مع الجماعات المحلية والإقليمية خاصة، وعليه يمكن تقسيم هذا المحور كما يلي:

### أولا: تعريف الحكم الراشد.

الحكم الراشد هو مصطلح مرادف لمصطلح الحكم ( GOVERNANCE ) وقد تم توظيف هذا المصطلح في لغات مختلفة منذ بضعة قرون حيث استعمل في فرنسا منذ القرن الثاني عشر في إطار تقني جدا وذلك في إدارة شؤون مقاطعة تحت سلطة إقطاعي يدير شؤونها المالية والعسكرية والقضائية نيابة عن الملك، في حين يشير المؤرخون الانجليز في العصور الوسطى إلى الحكم لتمييز مؤسسة السلطة الإقطاعية[1]، ولذلك فإن مصطلح الحكم الراشد ظهر في فرنسا كمرادف لمصطلح الحكومة، ثم كمصطلح قانوني في سنة 1978 ليستعمل في نطاق

واسع معبرا عن "تكاليف التسيير" وبعدها تعددت مرادفات مصطلح الحكم الراشد، فيطلق عليه في اللغة الإنجليزية الحاكمية، كما يطلق عليه أيضا مصطلح الحوكمة والحكامة وفي المجال الاقتصادي يطلق على مصطلح الحكم الراشد عدة مصطلحات كالحكمانية والمحكومية والحاكمية، ولقد أخذ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بهذا المصطلح ويعتبران الحكم الراشد من الضمانات التي توفر الشروط الملائمة للحصول على نمو هام يستفيد منه المحتاجين ويضمن التطور الاجتماعي للبلدان ذات الدخل المنخفض[2].

تجدر الإشارة إلى أن مصطلح الحكم الراشد أستعمل في الأدبيات السياسية الإسلامية قبل أن يظهر كمفهوم في الأدبيات السياسية الحديثة، وذلك في تعبيره على مرحلة هامة من عمر الدولة الإسلامية وهي مرحلة الخلافة الراشدة، أين كان أسلوب الحكم يدار على قواعد الرشادة والصلاح وصيانة الحقوق واحترام كرامة الإنسان وغيرها من المبادئ الإسلامية السامية[3].

عرف البنك الدولي الحكم الراشد كما يلي: "هو الطريقة التي يمارس بها الحكم في تسيير وإدارة اقتصاد وموارد بلد ما الاقتصادية"[4]، وبمناسبة المؤتمر العالمي حول الحكم الراشد والتنمية المستدامة لسنة 1997 اقترح برنامج الأمم المتحدة التعريف التالي: "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية بغرض تسيير شؤون الدولة"[5]، وعليه فإن فكرة الحكم الراشد تدور بشكل عام حول عملية صنع القرار وطرق وفنيات إدارة الأعمال.

ويعرفه الدكتور عبد الرزاق مقري بأنه: هو الحكم الذي يقدر على حاجات الناس في الآن، وحاجات الأجيال في المال، ولا يكون ذلك إلا بإدراك الحاكم لضروريات التنمية الاقتصادية وآثارها على حياة الناس وعلى استقرار البلد وانسجامه وسيادته[6].

أما بالنسبة لتعريف الحكم الراشد على المستوى المحلي فيعرف بمصطلح الحوكمة المحلية الرشيدة وتم تعريفه كما يلي: هو استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية[7].

**ثانيا: أطراف الحكم الراشد.**

لما كان للحكم الراشد مدلولا واسعا يشمل جوانب كثيرة سياسية واجتماعية وفنية فإنه ينجم عن ذلك تعددية الأطراف المعنية بتكريس الحكم الراشد وهي الدولة بهياكلها المركزية والإدارة المحلية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

**1 -الدولة وأجهزتها المركزية.**

إن أول طرف من أطراف الحكم الراشد هي الدولة ممثلة في سلطاتها وأجهزتها المركزية المختلفة والهيئات الوطنية المستقلة وجميع الجهات الرسمية المخولة قانونا، وتسهر الدولة على تنظيم واحترام القوانين والتشريعات والحفاظ على الأمن والاستقرار وتكريس الديمقراطية والسعي إلى تحقيق إطار مؤسساتي وطني قوي بالمشاركة السياسية وخلق حوار جاد ومستمر عن طريق المجالس المنتخبة[8].

**2 -الإدارة المحلية.**

تعتبر الإدارة المحلية هي الجهاز الإداري القريب من المواطن، نظرا لاحتكاكه بها ومشاركته في العملية التنموية وصنع القرار وممارسة الرقابة الشعبية، ووفقا لمقتضيات الحكم الراشد فإنه يجب على الإدارة المحلية أن تستجيب لانشغالات المواطنين بشفافية وأن تكون على صلة وثيقة بمنظمات المجتمع المدني مما يعزز الثقة بين المواطن ومنظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية[9].

**3 -القطاع الخاص.**

إن اعتبار القطاع الخاص كطرف من أطراف الحكم الراشد راجع لدوره في تحقيق التنمية البشرية والتنمية المستدامة على أساس المسؤولية الاجتماعية التي يلعبها القطاع الخاص، وذلك من توفير للخبرة ورؤوس الأموال والمعرفة اللازمة في تحقيق العمليات التنموية بالشراكة مع المجتمع المحلي وأجهزة الدولة بكاملها[10].

**4 -منظمات المجتمع المدني.**

تلزم منظمات المجتمع المدني بالعمل في إطار القانون وفي كنف الشفافية التامة والتي تفرض عليها التقيد بنظام المساءلة والمحاسبة الداخلية وانتخاب هياكلها المسيرة وتكريس مبدأ التداول على السلطة ويفترض في جمعيات ومنظمات المجتمع المدني أن تكون هي المدرسة والنموذج الأساسي الأول لتكريس مؤشرات الحكم الراشد[11].

**ثالثا: عناصر الحكم الراشد المحلي.**

إن عناصر الحكم الراشد المحلي تم توضيحها من خلال الإعلان الذي صدر عن مؤتمر الإتحاد الدولي لإدارة المدن الذي عقد في صوفيا في ديسمبر سنة 1996 ووضع هذا المؤتمر عناصر الحوكمة المحلية الرشيدة ولخصها في نقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة إلى المستويات المحلية المختلفة بموجب القانون، ولامركزية مالية وموارد كافية للقيام بتلك الأنشطة على المستوى المحلي، وأيضا تم التنبيه إلى ضرورة مشاركة المواطن في صنع القرار المحلي وتهيئة الظروف التي من شأنها خصخصة الاقتصاد المحلي[12].

أما بالنسبة لما تم تداوله في الوثائق الدولية بخصوص عناصر ومعايير الحكم الراشد كوثائق صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وكذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيمكن إجمالها في العديد من المعايير والعناصر بدون شرح فيما يلي:[13]

1 -المساءلة.
2 -الشفافية.
3 -الكفاءة.
4 -الفعالية.
5 -الرؤية الإستراتيجية.
6 -دولة القانون.
7 -اللامركزية.
8 -المساواة.

9 -الإنصاف والعدل الإجتماعي.

10 -السلوك الأخلاقي.

11 -الوقاية من الفساد.

12 -التماسك.

13 -المشاركة.

14 -حماية حقوق الإنسان.

15 -تبسيط الإجراءات.

**رابعا: علاقة الحكم الراشد بالجماعات الإقليمية.**

يرتبط مفهوم الحكم الراشد مع مفهوم الجماعات الإقليمية، بحيث لا يمكن وصف إدارة ما بالرشاد إلا إذا جسدت مبدأ التشاركية في صنع القرار بالإضافة إلى الانتخاب كأسلوب وحيد للوصول إلى السلطة على المستوى المحلي، وبالتبعية لا يمكن تصور وجود مبدأ التشاركية وأسلوب الانتخاب إلا في ظل النظام اللامركزي، والذي يعد بحق الإطار القانوني لممارسة الديمقراطية ومدرسة للتكوين في المجالات الاجتماعية والثقافية والقانونية والاقتصادية والسياسية وغيرها، ومما لا شك فيه أن الجماعات الإقليمية أو المجالس المحلية المنتخبة بأصح معنى التعبير لأن هذه الأخيرة هي التي تعبر صراحة على مصطلح الجماعات الإقليمية[14]، هي التي تجسد فكرة توزيع الوظائف الإدارية بين السلطة المركزية والإدارة المحلية خاصة وقد ثبت في كل الأنظمة في كافة الدول أن أعباء التنمية وتلبية حاجات الأفراد المختلفة لا يمكن أن تتولاها الإدارة المركزية لوحدها بهياكلها وإطارها البشري، بل يقتضي الأمر الاستعانة بالمجالس المحلية المنتخبة بهدف بعث مرونة في التسيير والاستجابة أكثر لحاجات الأفراد الكثيرة والمتنوعة والمتجددة، وعلى صعيد آخر تجسد المجالس المحلية المنتخبة مبدأ الديمقراطية في أرض الواقع وبواسطتها يتمكن كل مواطن تتوافر فيه الشروط القانونية من المشاركة في تسيير شؤون الدولة ككل، وهنا أيضا يحدث الارتباط بين المجالس المنتخبة والحكم الراشد[15].

وتجدر الإشارة إلى أن الاهتمام بالمجالس المنتخبة وعلاقتها بالحكم الراشد قد لقي حظه من الباحثين في العلوم السياسية والقانونية وعلم الاجتماع وعلم الإدارة العامة وغير ذلك من العلوم الإنسانية والاجتماعية وازدادت عدد المؤتمرات والندوات والأبحاث بخصوص الإدارة المحلية عموما وعلاقتها بالحكم الراشد على وجه الخصوص وذلك بالنظر لعلاقة التنظيم السياسي بالتنظيم الإداري، ولا ينكر أحد القول بأن قوة المجتمعات والشعوب تكمن في قوة المجالس المنتخبة، وإذا كانت الدراسات العلمية قد أثبتت أن ثمة أسباب عديدة أدت إلى نشوء نظام الإدارة المحلية والتي يأتي على رأسها تزايد مهام الدولة وتفاوت أجزاء إقليم الدولة الواحدة، وبالتالي فتح مجال المشاركة في تسيير الإدارة المحلية للمواطنين عن طريق المجالس المنتخبة بهدف تحقيق جملة من المقاصد على جميع الأصعدة[16].

**المحور الثاني: آليات تجسيد الحكم الراشد المحلي.**

لقد بدى واضحا من تعريف الحكم الراشد علاقته بترقية الخدمة العمومية المحلية باعتبارها عملية تفاعلية بين أطراف متعددة تهدف إلى تحسين مستوى تقديم الخدمة للمواطن على المستوى المحلي، وذلك عن طريق تكريس اللامركزية من جهة، ومن جهة أخرى ضمان مشاركة المواطن في تسيير شؤونه المحلية خاصة بإشراكه في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشاريع التنموية المحلية، بالإضافة إلى عصرنة أنماط التسيير في الإدارة المحلية من خلال اعتماد التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، ولذلك فإنه يمكن تناول هذا المحور من خلال ما يلي:

**أولا: تقوية وتوسيع اللامركزية.**

تنص المادة 17 من الدستور الجزائري لسنة 1996 المعدل والمتمم، على أن المجلس المنتخب هو قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية[17]، كما تم التأكيد على ذلك بموجب قانون الجماعات الإقليمية ( قانون البلدية رقم 11-10، وقانون الولاية رقم 12-07 )[18]، أما من الناحية العملية فإن المشاكل الحالية التي تتخبط فيها الجماعات المحلية إنما ترجع أساسا إلى عدم تمتعها بالاستقلالية الكاملة في عملها وسيرها، إذ أن النظام الجزائري وإن كان يمنح بعض الصلاحيات للجماعات المحلية، إلا أنه لم يعطها صلاحيات المناورة والتحكم والقيادة التي تقتضيها اللامركزية، وبغياب اللامركزية الحقيقية لا يمكننا الحديث عن الحكم الراشد المحلي الذي يقتضي المشاركة الفعلية للمواطنين في تسيير شؤونهم المحلية.

تتمثل أهمية النظام اللامركزي في كونه ينطلق من الحاجة إلى المزيد من الحرية السياسية وحرية اتخاذ القرار على المستوى المحلي، وتساهم اللامركزية أيضا في تحقيق استقرار وتطور النظام السياسي وكذا تحقيق النجاعة في العمل وترقية الخدمة العمومية المحلية، وهو الأمر الذي لا يتأثر إلا بالتوصل إلى دور متزايد الأهمية للمواطن في تصميم ومراقبة تنفيذ السياسة العامة والمساهمة في تقييمها وتعديلها، ويقتضي ذلك طبعا ضرورة إيجاد الشكل التنظيمي الملائم لتوزيع الأدوار بين مختلف المستويات ومختلف الفاعلين، كما تعتبر اللامركزية الوسيلة المثلى لتفعيل قنوات الاتصال بين المواطن ومراكز صنع وتنفيذ القرار، فهي تزيل معظم الحواجز التي يمكن أن تقوم بين تطلعات ورغبات المواطن وأهداف السياسة العامة[19].

**ثانيا: مشاركة المواطن في تسيير شؤونه المحلية.**

بداية نقول أنه وفي ظل نظام المركزية لا يمكن للمواطن المشاركة وإيصال صوته ونداءه نظرا لوجود المواطنين عادة في نقاط مختلفة من إقليم الدولة، ولذلك فإن نظام اللامركزية يسمح للمواطنين بالمشاركة في تسيير شؤونهم المختلفة، باعتبار هذا النظام يهدف أساسا إلى تقريب الإدارة أو السلطة بصفة عامة من المواطن[20]، والغاية النهائية لهذا النظام إنما تهدف إلى تحقيق رفاهية المواطن ومصالحه، وهو سبيل إلى تحقيق الرضا العام ومن ثمة استقرار النظام السياسي، ومفهوم المشاركة عرف توسعا خلال السنوات الأخيرة إلى درجة اعتباره إستراتيجية شاملة لترقية الخدمة العمومية المحلية قائمة على الدور الفعال الذي يلعبه المواطن في مختلف المجالات، وانطلاقا من هذه الفكرة يبدو واضحا أن مشاركة المواطن في تسيير شؤونه المحلية تبقى تمثل شرطا أساسيا لدفع عجلة ترقية الخدمة العمومية المحلية.

ولذلك فإنه لتحقيق مقاربة ترقية الخدمة العمومية المحلية التشاركية، يجب الاعتماد على مباشرة عمليات تنموية تكون فيها القرارات صادرة عن القاعدة بطريقة حرة شفافة ورشيدة، سواء من لدن المواطنين أو عن طريق الجمعيات أو التمثيليات الناشطة في إطار الشراكة مع الجماعات المحلية، هذه الثقافة من شأنها توليد طاقات لدى أفراد المجتمع وإعطائهم الثقة بأنهم مصدر لترقية الخدمة العمومية المحلية، وبالتالي يبرز العنصر البشري كونه يلعب دورا جوهريا في هذا المجال، ولهذا يتطلب الأمر الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاجتماعية المحلية وخاصياتها وكذا أولويات كل جماعة محلية بمناسبة ترقية الخدمة العمومية المحلية[21].

إن مسألة مشاركة المواطن في تحقيق ترقية وتطور الخدمة العمومية المحلية تطرح بعض الحدود، إذ ينبغي أن تكون هذه الثقافة قائمة على وعي المواطن بحقوقه وواجباته وما يجري حوله من أحداث ووقائع وقدرته على فهم مشكلات المجتمع، وكذا تمكنه من الحصول على المعلومات من مختلف المصادر وهذا بتوفر بعض المتطلبات كالتعليم والخبرة والوعي وتتحقق هذه المشاركة من خلال حق المواطن في اختيار ممثليه ومساهمته الفعلية في تدبير الشأن العام المحلي، ومن جهة أخرى فإن الدولة أو الجماعات المحلية مطالبة بتنظيم وتوفير قنوات الاتصال مع المواطنين التي تسمح له بإبداء رأيه وتضمن له مشاركة فعلية في تسيير شؤونه المحلية، ونميز في هذا الإطار بين قناتين هامتين من قنوات الاتصال هما المجتمع السياسي والمجتمع المدني، والمجتمع السياسي يختار من خلاله المواطن ممثليه عن طريق أسلوب الانتخاب فيزكيهم ويعطيهم الشرعية اللازمة لتمثيله والتكلم بصوته والدفاع عن حقوقه بكل نزاهة وشفافية، أما المجتمع المدني فهو يعبر عن حاجة المواطنين إلى قناة أخرى تسمح لهم بالبقاء في اتصال دائم بممثليهم لإبلاغهم بمطالبهم المتجددة كلما اقتضى الأمر ذلك[22].

وبما أن الاتصال لا يمكن أن يتم بطريقة عشوائية ولا يمكن ممارسته من طرف كل مواطن على حدى وجب على المواطنين الانتظام في شكل قانوني وهذا ما يعرف بالمجتمع المدني الذي يضم مجموع الجمعيات الناشطة على المستوى المحلي لإقرار مبادئ الحكم الراشد وتحقيق التنمية المحلية المنشودة[23].

**ثالثا: اعتماد التسويق المحلي.**

إن الحديث عن الحكم الراشد المحلي وما يقتضيه من ضرورة تعزيز اللامركزية والشفافية ومشاركة المواطن في تسيير شؤونه المحلية، لا يتأتى دون استكمال هذا المخطط بضرورة إرساء نظام اتصال فعال بين الإدارة والمواطن يسمح لهذا الأخير بالمشاركة الفعلية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشاريع التنموية.

إن الواقع المعاش حاليا كشف عن جملة من المظاهر التي تعيق تحسين تقديم الخدمة العمومية على المستوى المحلي ومن بينها الرشوة والفساد وهدر المال وهذه المظاهر أصبحت لصيقة بالمسيرين المحليين حتى أنه وفي مجال الصفقات العمومية تم تسجيل بعض الصفقات المحلية المشبوهة، ولما كان الوضع على هذه الحالة فإن إرساء قواعد الحكم الراشد على المستوى المحلي تفرض نفسها بالقوة، وذلك قصد تكريس العمل النزيه الذي يتم بكل شفافية وفي إطار القانون مع إشراك كل القوى الفاعلة في المجتمع بما فيها المجتمع المدني[24].

إذن مشاركة المواطنين تفرضها طبيعة الخدمات التي تقدمها الجماعات المحلية للمواطن بصفته المستهلك وبالتالي يجب عليها بتقديم خدمات في مستوى تطلعاته، وبحث الجماعات المحلية في هذا المجال يفرض عليها أن

تقدم خدماتها إما بوسائلها الخاصة عن طريق ما يعرف بالتسيير المباشر أو بإنشاء مؤسسة لهذا الغرض أو في إطار تفويضات المرفق العام وذلك حسب مستوى التفويض والخطر الذي يتحمله المفوض له ورقابة السلطة المفوضة، شكل الامتياز أو الإيجار أو الوكالة المحفزة أو التسيير وتجدر الإشارة إلى أن تفويض المرفق العام يمكن له أن يأخذ أشكالا أخرى محددة عن طريق التنظيم[25].

**رابعا: اعتماد التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال.**

من مقتضيات الحكم الراشد المحلي ضرورة مواكبة أنماط التسيير الحديثة سواء من الناحية القانونية أو السياسية أو الاجتماعية إذ أن التقنيات الحديثة في التسيير أصبحت تفرض نفسها، وهي التقنيات التي تسمح بالمحافظة على الموارد المتاحة وكذا ترشيد إنفاقها وإرساء الشفافية والمحاسبة وفتح قنوات الاتصال والمشاركة بما يضمن تحسين الخدمة العمومية المحلية في الجزائر.

تجدر الإشارة إلى أن تشخيص وضعية الجماعات المحلية في مجال اعتماد التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال كشفت أنها في تأخر كبير مما انعكس بالسلب على تحسين وترقية الخدمة العمومية المحلية وتقتضي هذه الوضعية من السلطات المعنية ضرورة الاستثمار في مجال الإعلام والاتصال وهذا بالتكفل بما يلي:

-عصرنة الإدارة المحلية عن طريق تجهيز كل المصالح بالتقنيات الحديثة للإعلام والاتصال.

-تكوين الموظفين والرفع من مستواهم في مجال استعمال الإعلام الآلي والتقنيات الحديثة للاتصال.

-إعداد واستعمال برمجيات عن طريق الإعلام الآلي تسمح بأداء مختلف الوظائف الحيوية التي تقوم بها الجماعات المحلية مثل: الانتخابات والحالة المدنية والمحاسبة العمومية ومتابعة تنفيذ البرامج إلى غير ذلك.

**خاتمة:**

وفي الأخير وكإجابة على الإشكالية المطروحة في هذا البحث يمكن القول أن الحكم الراشد يعبر عن منظور جديد لإدارة شؤون الدولة والمجتمع على المستوى المحلي وهو إطار ضامن ونزيه لتسيير الموارد الطبيعية والبشرية بواسطة قاعدة العدالة والفعالية والتمكين، كما أنه بديل ناجح بواسطته يمكن الكشف على أسباب ومظاهر سوء الحكم وضعف الأداء، مما ينعكس بالإيجاب على ترقية الخدمة العمومية على المستوى المحلي.

## الهوامش:

[1] Philippe Moreau Defarges, **La Gouvernance**, 2éme édition, Que sais-je ? Presses Universitaires De France, Paris, 2003, page 5.

[2] وليد خلاف، **دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009-2010، ص 24.

[3] محمد غربي، **الديمقراطية والحكم الراشد ( رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية )**، مقالة منشورة في مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص أفريل 2011، ص ص 370، 371.

[4] عمار بوضياف، **شرح قانون البلدية**، جسور للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2012، ص 135.

[5] عمار بوضياف، المرجع سابق، ص 135.

[6] محمد غربي، **الديمقراطية والحكم الراشد ( رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية )**، مرجع سابق، ص 372.

[7] طاشمة بومدين، **الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر**، مقالة منشورة مجلة التواصل عدد رقم 26، جوان 2010، ص 30

[8] عبد اللطيف بن نعوم، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية الجهوية، جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر، الجزائر، 2015-2016، ص ص 29-30.

[9] عمار بوضياف، **شرح قانون البلدية**، مرجع سابق، ص 138.

[10] عبد اللطيف بن نعوم، المرجع السابق، ص 30.

[11] عمار بوضياف، المرجع سابق، ص 139.

[12] طاشمة بومدين، المرجع سابق، ص 30.

[13] لتفصيل أكثر فيما يخص معايير وعناصر الحكم الراشد، راجع عمار بوضياف، **شرح قانون الولاية**، جسور للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012، ص 167 وما بعدها.

[14] جاء مصطلح الجماعات الإقليمية في نص المادة 16 من **الدستور الجزائري لسنة 1996** المعدل والمتمم بالقانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد رقم 14 المؤرخة في 07 مارس 2016.

[15] محمد غربي، **الديمقراطية والحكم الراشد ( رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية )**، مرجع سابق، ص 367 وما بعدها.

[16] عمار بوضياف، المرجع سابق، ص 147.

[17] المادة 17 من **الدستور الجزائري لسنة 1996** المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس سنة 2016، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 14 المؤرخة في 07 مارس 2016.

[18] - لتفصيل أكثر أنظر المادة 02 من **القانون رقم 11-10**، المتعلق بالبلدية، المؤرخ في 22 يونيو سنة 2011، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد رقم 37 لسنة 2011.

- المادة 03 من **القانون رقم 12-07**، المتعلق بالولاية، المؤرخ في 21 فيفراير سنة 2012، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد رقم 12 لسنة 2012.

[19] عمار بوضياف، **شرح قانون الولاية**، مرجع سابق ص ص 29 إلى 52.

[20] أحمد رشيد، **الإدارة المحلية –المفاهيم العلمية ونماذج تطبيقية–**، دار المعارف، القاهرة مصر، 1981، ص 26.

[21] نضيرة دوبابي زوجة براهمي، **الحكم الراشد المحلي وإشكالية عجز ميزانية البلدية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2009-2010، ص 150.

[22] نضيرة دوبابي زوجة براهمي، المرجع سابق، ص 151.

[23] نضيرة دوبابي زوجة براهمي، المرجع سابق، ص 151.

[24] نضيرة دوبابي زوجة براهمي، المرجع سابق، ص 152.

[25] المادة 210 من **المرسوم الرئاسي رقم 15-247**، المؤرخ في 16 سبتمبر 2015، يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد رقم 55 المؤرخة في 20 سبتمبر 2015.